

PROVISIONAL

A/44/PV.34
3 November 1989

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الرابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

(نيجيريا)

السيد غاربا

الرئيس :

- التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي [٢٢]
(أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار
- التعبير عن التعاطف مع حكومة الولايات المتحدة وشعبها
- مسألة جزيرة مايت القمرية [٢٩]
(أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار
- انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية [١٥]
(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

89-64287/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠البند ٢٢ من جدول الاعمالالتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي(أ) تقرير الامين العام (A/44/424 و Add.1)(ب) مشروع قرار (A/44/L.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الى ممثل المملكة العربية السعودية الذي سيقدم مشروع القرار الوارد في هذا البند .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن أقدم بالنيابة عن الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مشروع القرار (A/44/L.5) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ والمعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" .

إن جميع أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي أعضاء في الامم المتحدة . لذلك ، فإنه من الطبيعي أن تتعاون المنظمتان بشكل وثيق مع بعضهما على أداء أعمالهما في ميادين السلام ، والامن ، والتنمية والتقدم . إن نص مشروع القرار يشابه القرار الذي تم اتخاذه بهذا الشأن في الدورات السابعة للجمعية العامة .

في الديباجة ، تعترف الجمعية العامة بالحاجة الى التعاون الوثيق بين منظومة الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتهما المتخمة لتنفيذ المقترحات التي تمت الموافقة عليها في الاجتماع التنسيقي بين المنظمتين الذي عقد في جنيف في ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

في الفقرة ١ من المنطوق تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الامين العام (Add.1 و A/44/424) .

وفي الفقرة ٢ من المنطوق ، توافق الجمعية العامة على نتائج وتوصيات الاجتماع التنسيقي لمراكز التنسيق التابعة للوكالات الرئيسية في الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

وفي الفقرة ٣ من المنطوق ، تلاحظ الجمعية العامة بارتياح المشاركة النشطة من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي في أعمال الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

وفي الفقرة ٤ من المنطوق ، تطلب الجمعية العامة الى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة التعاون فيما بينهما في سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل العالمية .

وفي الفقرة ٥ من المنطوق ، تشجع الجمعية العامة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة توسيع تعاونها مع منظمة المؤتمر الإسلامي .

وفي الفقرة ٦ من المنطوق ، تطلب الجمعية العامة تنظيم اجتماع تنسيقي بين مراكز التنسيق التابعة للوكالات الرئيسية في الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة خلال عام ١٩٩٠ ، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في الاجتماع التنسيقي الذي عقد بين المنظمتين في عام ١٩٨٩ ، وأن يلي ذلك الاجتماع اجتماع عام يعقد في عام ١٩٩١ بين ممثلي أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

وفي الفقرة ٧ من المنطوق ، تحث الجمعية العامة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، لا سيما الوكالات الرئيسية ، على زيادة أشكال المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة الممكنة التي تقدمها الى منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة بغية تعزيز التعاون بينهما .

وفي الفقرة ٨ من المنطوق ، تطلب الجمعية العامة الى الأمين العام تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الإسلامي لخدمة المصالح المشتركة للمنظمتين .

وفي الفقرة ٩ من المنطوق ، تطلب الجمعية العامة من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوما ، كلما اقتضى الأمر ، باتخاذ الترتيبات لإجراء مشاورات بين ممثلين الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن تنفيذ المشاريع وأعمال المتابعة .

وفي الفقرة ١٠ من المنطوق ، تطلب الجمعية العامة الى الامين العام للأمم المتحدة أن يشجع ، بالتشاور مع الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، عقد اجتماعات قطاعية بين المنظمتين بشأن مجالات التعاون ذات الاولوية .

وفي الفقرة ١١ من المنطوق ، تعرب الجمعية العامة عن تقديرها للجهود التي يبذلها الامين العام في سبيل تعزيز التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وتعرب عن الامل في أن يواصل تدعيم آليات التعاون بين المنظمتين .

وفي الفقرة ١٢ من المنطوق ، تطلب الجمعية العامة الى الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين تقريراً عن حالة التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

وأخيراً ، في الفقرة ١٣ من المنطوق ، تقرر الجمعية العامة أن تدرج على جدول الاعمال المؤقت لدورتها الخامسة والاربعين البند المعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" .

بالنيابة عن جميع الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدعو جميع الاعضاء في الجمعية العامة الى تأييد مشروع القرار (A/44/L.5) الذي يهدف الى دعم التعاون بين المنظمتين ضمن مواردهما الحالية لتحقيق أهدافهما السامية . ونأمل أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة

٢٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، اعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

السيد انساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

من دواعي سروري البالغ أن أخطب الجمعية العامة بشأن بند يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة وللمنظمة التي أمثلها وهو بند "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" .

واسمحوا لي ، ياسيادة الرئيس ، أن استهل كلمتي بتوجيه أحر تهانينا اليكم لانتخابكم بالإجماع لهذا المنصب الرفيع . فانتخابكم تعبير عن الاحترام والتقدير اللذين تتمتع بهما نيجيريا في مجتمع الأمم كما أنه إشادة بشخصكم وما تتصفون به من قدرات رفيعة وحنكة سياسية وخبرة عريضة وارتباط طويل بالأمم المتحدة وكل ما تمثله .

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد دانتي كابوتو ممثل الأرجنتين الذي تولى ، بطريقة مثلى ، منصب رئيس الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن عميق تقديرنا للإسهام الكبير الذي يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، من أجل إضفاء الفعالية على هذه الهيئة العالمية وتيسير أدائها لمهامها . لقد استحق عرفاننا واحترامنا جميعا وعرfan واحترام المجتمع الدولي لموقفه الانساني وفهمه العميق للمشاكل العالمية . وإن إنجازاته المختلفة التي حققها بإسـم السلم في غضون سنوات قليلة لتتحدث عن نفسها .

لقد حدد أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي بوضوح منذ البداية الاولى دور منظمتنا ضمن الإطار العام لميثاق الأمم المتحدة . فميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي يؤكد على تصميم دولها الاعضاء على تقديم إسهامات فعالة في إثناء البشرية وتحقيق التقدم والحرية والعدالة في كل أنحاء العالم ، عن طريق تعزيز السلم والامن العالميين .

تسترشد منظمة المؤتمر الإسلامي برسالة الإسلام الخالدة والخبيلة . وقد أنشئت

استنادا الى مبادئ السلم ، والوثام ، والتسامح ، والمساواة ، والعدالة للجميع .

إن ميثاق منظمتنا يؤكد مجددا على التزام أعضائنا بميثاق الأمم المتحدة . ومفاهيم الدول أعضاء منظمتنا ، وهي جميعا أعضاء في الأمم المتحدة أيضا ، متطابقة مع مفاهيم الأغلبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الدولية الهامة . فكان من الطبيعي إذن أن تعمل المنظمتان في ارتباط وثيق من أجل النهوض بالمثل والمبادئ والأهداف التي تشتركان في الإيمان بها .

لقد اعتمدت منظمة المؤتمر الإسلامى ، منذ إنشائها في ١٩٦٩ ، العديد من القرارات والإعلانات على مستوى القمة ومستوى اجتماع وزراء الخارجية على حد سواء ، تناولت فيها القضايا التي تواجه العالم الإسلامى والتطورات العالمية الهامة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، وبنزع السلاح ، وحقوق الإنسان ، والأقليات ، وإنهاء الاستعمار ، والقضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، وخاصة إنشاء نظام اقتصادى دولى جديد .

وفيما يتعلق بقضية فلسطين ، والحالة المتفجرة في الشرق الأوسط ، تؤكد منظمة المؤتمر الإسلامى مجددا أنه لا يمكن إيجاد سلم عادل ودائم في المنطقة بغير انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضى العربية والفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف ، واستعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق أرضه تكون عاصمتها مدينة القدس الشريف .

وأود في هذا الصدد أن أؤكد من جديد على أن منظمة المؤتمر الإسلامى قد أيدت خطة فاس للسلم التي اعتمدها مؤتمر القمة العربى سنة ١٩٨٢ تأييدا تاما . وقد أعربت منظمة المؤتمر الإسلامى عن تأييدها الكامل للانتفاضة الوطنية للشعب الفلسطينى في الاراضى المحتلة كما أيدت تأييدا كاملا الدعوة إلى العقد المبكر لمؤتمر السلم الدولى المعنى بالشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينى ، على قدم المساواة بوصفها الممثل الشرعى الوحيد والحقيقى للشعب الفلسطينى ، وسائر الأطراف المعنية .

كما تؤيد منظمة المؤتمر الإسلامى تأييدا كاملا جهود الوساطة التى تقوم بها اللجنة العربية الثلاثية الرفيعة المستوى لإيجاد حل للازمة المساوية فى لبنان ، وهو بلد عضو عانى معاناة رهيبه خلال العقد الماضى . وترحب منظمة المؤتمر الإسلامى بالتدابير التى اتخذتها اللجنة ، ولاسيما عقد اجتماع لاعضاء مجلس النواب اللبنانى فى الطائف بالمملكة العربية السعودية ، وتحت كل الاطراف المعنية على التعاون مع اللجنة الثلاثية لتمكينها من إعادة السلم الى لبنان ، مع كفالة احترام استقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية .

تقف منظمة المؤتمر الإسلامى بقوة الى جانب الشعب الاسود فى جنوب افريقيا وناميبيا فى نضاله العادل والمشروع ضد نظام الفصل العنصرى البغيض فى جنوب افريقيا وتطالب بالتنفيذ الفورى لقرارى مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٤ (١٩٧٨) اللذين يشكلان الاساس الوحيد المقبول لانتقال ناميبيا الى الاستقلال .

لقد رحبت منظمة المؤتمر الإسلامى باستكمال انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان وأكدت على أهمية الاتفاقيات التى أبرمت فى جنيف ، باعتبارها خطوة هامة نحو الحل السياسى الشامل لمشكلة أفغانستان . ودعت منظمة المؤتمر الإسلامى الحكومة المؤقتة للمجاهدين الافغان الى شغل المقعد الخاص بأفغانستان فى منظمة المؤتمر الإسلامى . كما أكدت على الحاجة الى إجراء حوار بين الافغانيين بغية إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة تحل محل النظام القائم فى كابول . وأكدت منظمة المؤتمر الإسلامى أيضا على الحاجة الى إيجاد حل سياسى شامل من شأنه أن يتيح عودة اللاجئين الافغان الطوعية الى بلدهم بأمان وشرف .

لقد أعربت منظمة المؤتمر الإسلامى عن ارتياحها لقرار جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العراقية بإجراء محادثات مباشرة ، تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة تستهدف التنفيذ الكامل والسريع لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، بغية التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ومشرفة ودائمة .

وقد اتضح موقف منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن هذه القضايا وغيرها فى البيان الختامى الذى اعتمد فى أعقاب الاجتماع التنسيقي الوزارى السنوى الذى عُقد فى نيويورك فى ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . وقد عقدت منظمة المؤتمر الإسلامى أيضا اجتماعا استثنائيا على مستوى الوزراء فى التاريخ ذاته فى نيويورك بشأن مشكلة الاقلية المسلمة التركية فى بلغاريا ، وهى مسألة تتابعها منظمة المؤتمر الإسلامى وترصدتها باهتمام كبير من خلال أمانتها العامة وأعضائها وفريق الاتصال الخاص التابع لها .

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة فى افريقيا ، كررت منظمة المؤتمر الإسلامى توجيه نداءها الى المجتمع الدولى ، وخاصة الى البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، بالإسراع فى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا .

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الدولية ، أكدت منظمة المؤتمر الإسلامى على الحاجة الى تعزيز التعاون الاقتصادى الأفقى بين دولها الأعضاء ، ودعتها الى العمل معا على الصعيد الدولى من أجل النهوض بالحوار بين الشمال والجنوب بغية إصلاح نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الجائر السائد حاليا .

منذ ان اتخذت الجمعية العامة قرارها ٣٦/٣٥ في عام ١٩٨٠ الذي كان أول قرار يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، أبرم عدد من اتفاقات التعاون بين منظمنا والوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأمم المتحدة للآغذية والزراعة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والهيئات المعنية بالتعاون التقنى من أجل التنمية .

ويورد التقرير الشامل للأمين العام الوثيقة A/44/424 و Add.1 ، وصفا مفصلا لمجالات الأنشطة التي قامت بها المنظمتان للنهوض بالعلاقة بينهما وتعزيزها .

لقد وصل تعاوننا في السنوات القليلة الماضية مع منظومة الأمم المتحدة إلى نقطة أصبح من الضروري فيها أن يستعرض الجانبان التقدم المحرز ، وأن يستخدموا بمزيد من الفعالية آليات التشاور وأن يعززا التعاون بين الجانبين .

وقد أتاح هذه الفرصة القرار ٢/٤٣ ، وعقد اجتماع استعراضى مشترك لمراكز التنسيق التابعة للجانبين في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر الماضى من أجل تقييم التقدم الذي أحرز وتحديد العقبات وتحقيق المزيد من التركيز للتعاون بين المنظمتين .

ونحن نشعر بالارتياح حقا لأن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، لاسيما الوكالات التي اشتركت في الاجتماع المشترك في جنيف ، وتلك التي حضرت ذلك الاجتماع بصفة مراقب ، قدمت إسهاما مفيدا جاء في وقته ، مما أعطى هذا التعاون تركيزا أعمق ، وسهّل وعزّز تعاون الجانبين في المجالات السبعة ذات الأولوية . وسيلحظ الأعضاء في تقرير الأمين العام A/44/424 ، لاسيما في إضافته Add.1 ، أنه يتضمن برنامجا عمليا للسنتين المقبلتين . ونحن لا نأمل فحسب ، بل نتوقع أيضا أن تتيح لنا البرامج التي التزمنا بها فرصة لكي تقدم إلى الجمعية العامة في العام المقبل تقريرا عن النتائج الملموسة والمثمرة والجادة التي تحققت من هذا التعاون .

وقد لاحظنا وجود رغبة أكيدة لدى كل مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لوضع مشاريع محددة ، وتعزيز مجالات التعاون الجارية ، وإدخال المشاريع التي يمكن أن تفيد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى . ويسعدنا للغاية أن نلاحظ أن إدارة التنسيق قد أسهمت إسهاما كبيرا في ضمان نجاح الاجتماع المشترك في جنيف من خلال التحضير المناسب والكفء له .

بتحديد المجالات ذات الأولوية ، أردنا أن نركز الاهتمام على بعض المجالات المحددة للتعاون المشترك دون أن يؤدي ذلك بأي حال من الأحوال إلى التأثير على تصميمنا على متابعة التعاون الجاري في مجالات هامة أخرى للتنمية في الدول الأعضاء في منظمنا . ومن الحفافة أن نقصر مساعيها في السنتين المقبلتين على دفع جهودنا المشتركة بحيث نضعها في مستوى معين ، مما يولد زخما داخليا في إطار تعاوننا وفي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى التي ستتيح لها بعض هذه البرامج نتائج جادة .

ودعوني أؤكد للجمعية العامة أننا ندرك تمام الإدراك القيود المالية التي تتعرض لها كل الجوانب ، وعلى ذلك فإن تعاوننا يأخذ في اعتباره تلك العوامل . وستخضع اجتماعات التعاون بيننا في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ للمشاوورات العادية بين الأمينين العامين للمنظمتين بالنسبة لمكان وموعد انعقادها .

ان مشروع القرار A/44/L.5 الذي تولى عرضه على الجمعية العامة ببلاغة فائقة الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية وممثل الرئيس الحالي للمؤتمر الإسلامى ، يأخذ في الاعتبار توصيات الاجتماع المشترك لمراكز التنسيق التابعة للوكالات الرئيسية في الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، الذي عقد هذا العام في جنيف . ويعبر عن التصميم الأكيد للمنظمتين على التعاون في شتى الميادين .

وإدراكا منى لان مشروع القرار A/44/L.5 لن تترتب عليه أي آثار مالية إضافية ، فإنني على ثقة من أنه سيحظى بالموافقة الإجماعية من أعضاء الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/44/L.5 . وأود ، في هذا الصدد ، أن أبلغ الاعضاء أن الامين العام لا يتوقع أي آثار تترتب على تنفيذ مشروع القرار هذا في الميزانية البرنامجية . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار A/44/L.5 ؟
اعتمد مشروع القرار A/44/L.5 (القرار ٨/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من النظر في البند ٢٢ من جدول الأعمال .
التعبير عن التعاطف مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية وشعبها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن نتناول البند الثاني على جدول أعمالنا صباح اليوم ، أود - نيابة عن كل أعضاء الجمعية العامة - أن أعبر عن تعاطفنا العميق مع الولايات المتحدة الامريكية ، حكومة وشعبا ، للخسائر المأساوية في الأرواح والأضرار المادية الكبيرة التي نجمت عن الزلزال الأخير .
السيدة بيلي (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، قبل كل شيء ، أن أقول أنه ليس لدي خطاب معد . وأعرف أن ذلك لا يحدث إلا نادرا ، لكنني أتكلم دائما من القلب . ليس هناك رجل أو سيدة في هذه الجمعية العامة التي أشعر بفخر كبير لانتمائي الى عضويتها ، لم يشهد في بلده أو تشهد في بلدها كارثة ما ، كالجوع أو المرض أو الزوابع أو الأعاصير أو الزلازل ، ولا أعرف تما كيف يمكنني أن أعبر عن شكري لاهتمامكم لاني أعرف أنكم تهتمون فعلا ، كما نهتم نحن في بلدنا بمتاعبكم .

ويذكرني هذا بثلاثة أشياء . أولا ، يجلس صديق طيب لي في هذه القاعة في هذه الناحية ، أو أستطيع أن أقول في أي ناحية أخرى ، نظرا لانكم جميعا أصدقائي . وفي أحد الاجتماعات الضيقة ، تساءل ذلك الصديق : "ما الذي تظنون اننا سنفعله هذه المرة في هذه الجمعية العامة ؟ . هل تظنون أننا سنفعل أفضل مما فعلناه في المرات السابقة ؟ . في ذلك الوقت بالذات ، كان الإعصار هيوغو يعصف بمياهنا ، فأجبت قائلة : "حسنا ، سأقول لك ماذا سنفعل . اني متأكدة باننا سنفعل أفضل مما فعلنا قبلا . ففي مواجهة كل كوارثنا التي من قبيل هيوغو هذا لا خيار لنا غير ذلك" .

ثانيا ، بعثت إحدى السيدات رسالة الي ، أعددت الرد عليها لكنني احتفظت به
كيما يذكّرني بما أقوله لكم الآن . كتبت السيدة في رسالتها تقول : "أنا من جنوب
كالرولينا ، يابيرل . وقد تعلمت شيئا ما . لم تعد لي كنيسة لان كنسيتي ضاعت ، كما
ضاع بيتي ، وضاع عملي ، وفقدت بعض أحبائي" . وأضافت قائلة : "يستطيع الإنسان أن
يتعلم شيئا من كل هذا ، وهو قوة الله الرهيبة ، التي أصابتنا في ١٥ دقيقة" .
وتصادف أن لي أحد الاحباء ، ليس في ذلك الجزء من كاليفورنيا ، وإنما في
الجنوب . وقد كتبت له منذ وقت طويل انه عندما تبدأ الأرض تهتز ، ينبغي لكل الناس
في أي مكان ، وحتى هنا أيضا ، أن يضعوا أيديهم في أيدي بعضهم البعض ، وأن يحاولوا
المحافظة على ثبات الأرض أو صد الرياح والأمواج . عندئذ سننسى كل الأشياء الأخرى ،
وسيجعلنا ذلك أصدقاء .

(السيدة بيلي ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

قالت لي "في تلك الدقائق الخمس عشرة الرهيبة عرفنا قوة الله" . وفي الليلة الماضية ، عندما كنتُ أراقب ما كان يجري ، ابتسمت في داخلي وفكرت "ياسيدي ، في ١٥ ثانية عرفنا القوة الرهيبة لله ."

أود أن أشكر جميع الممثلين على اهتمامهم بنا وبصرف النظر عن أية خلافات في هذه القاعة ، أود أن أذكر الأعضاء بأننا في بلادنا نهتم بهم . هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا أن نحقق من خلاله النجاح لنفكر في ذلك .

البند ٢٩ من جدول الاعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

(أ) تقرير الامين العام (A/44/633)

(ب) مشروع قرار (A/44/L.10)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل

جزر القمر ، وهو وزير التخطيط فيها ، السيد ميكيداش عبد الرحيم ، الذي سيتولى عرض مشروع القرار .

السيد ميكيداش (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إذ أجسد

نفسي للمرة الاولى في هذه القاعة ، لا يسعني أن أخفي عليكم انفعالي ، وباحترام عميق حقا أحيي هذه الجمعية . وبمخاطبتي الجمعية العامة ، التي تتخذ فيها القرارات التي تعطي شكلا إيجابيا لمستقبل البشرية ، أشعر بمزيج من الشرف البالغ والتواضع الشديد . وأشعر بانفعال حقيقي خالص ، ولهذا ، أطلب من أشقائي التفضل بالاستماع الى ما أنا على وشك أن أقوله .

يتعين عليّ أن أنقل الى الجمعية ، بالنيابة عن رئيس جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ، فخامة السيد أحمد عبد الله عبد الرحمن ، وبالنيابة عن جزر القمر حكومة وشعبا ، كل التمنيات الطيبة الاخوية بالنجاح في عملكم البالغ الأهمية الذي يتم في هذا المحفل التاريخي في خدمة السلم والعدالة والتقدم في العالم .

وفيما يتعلق بشعب جزر القمر ، فإنه يتابع بأمل مجدد وبثقة لا حدود لها مناقشاتكم وانتم تتناولون هذه المسألة الخاصة بجزيرة مايوت . وهو يأمل بكل إخلاص أن يجد الطرفان المعنيان ، الفرنسي والقمري على حد سواء ، تحقيقا لمصلحتهم المتبادلة وبمزيد من التصميم والعزم ، في اطار القرارات وفيما يتجاوزها ، حلا لهذه المشكلة ، التي ستسمح تسويتها بقيام التعاون الودي الكامل .

للسنة الرابعة عشرة على التوالي ننظر في بند جدول الاعمال المعنون "مسألة جزيرة مايوت القمرية" . وإن الإدراج المستمر لهذا البند على جدول أعمال مناقشاتنا والاهتمام المتواصل الذي توليه جمعيتنا لهذه المسألة يمثلان الإرادة المستمرة لدى منظمنا في مواصلة المشاركة النشيطة في السعي من أجل إيجاد حل صحيح لهذه المشكلة ، تمشيا مع ولايتها .

وهذا أيضا يبعث على اطمئنان شعب جزر القمر وحكومته اللذين اضطرا بسبب هذا النزاع الى أن يعبثا طوال 14 سنة طاقاتهم وجزءا كبيرا من مواردهما المتواضعة للدفاع عن سيادتهما الوطنية . وبالنيابة عن أمة جزر القمر ، أود أن أعرب عن تقديرنا الخالص للجمعية .

وانني أذكر الذين يتابعون هذه المناقشة للمرة الاولى بأنه في عملية نيل جزر القمر لاستقلالها لم يكن هناك ما يدعونا الى أن نتوقع نشوب نزاع يبعث على الاسى ويعتبر ضارا لجزر القمر ، بيننا وبين فرنسا ، ذلك البلد الصديق .

لقد وضعت حقا العملية بتأنٍ لكفالة تحقيق السيادة الوطنية في سهولة ويسر ، في ظل الصداقة والتعاون مع فرنسا وطبقا للإجراءات التي يقبلها المجتمع الدولي .

وبذلك ، عندما اعترفت فرنسا باستعداد جزر القمر للاستقلال ، أجريت مفاوضات على اتفاقات ووقعت في باريس في 10 حزيران/يونيه 1973 ، بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومة المحلية في جزر القمر . وكانت هذه الاتفاقات تنص ، في جملة أمور ، على استشارة شعب جزر القمر عن طريق إجراء استفتاء عام وعلى أنه اذا أعلنت أغلبية المصوتين عن تأييدها للاستقلال فإن فرنسا ستخول مجلس نواب جزر القمر سلطات جمعية تأسيسية ، بينما تكون لرئيس مجلس الحكومة المحلية اختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة .

وبالإضافة الى ذلك ، من بين النصوص الواردة في هذه الاتفاقات النص على أن نتائج الاستفتاء العام بشأن تقرير المصير ستعتبر أساساً شاملاً أي يشمل جميع الجزر القمرية الأربع . وكان هذا النص الهام متمشياً بالطبع مع حقيقة أن فرنسا ، طيلة ما يزيد عن قرن من وجودها في جزر القمر ، لم تطعن أو تشكك أبداً في وحدة أرخبيل القمر ، بل على العكس من ذلك ، فإن من أعمالها الماثورة أنها ساعدت على تعزيز هذه الوحدة . إن الحكومات الفرنسية المتعاقبة ، انطلاقاً من الجغرافيا والتاريخ ، أكدت حقاً مراراً وتكراراً على ضرورة احترام الوحدة الإقليمية لبلدنا .

ليست وحدتنا مبنية ، كما يدعي البعض ، على أسس اصطناعية أو غيرها من الأسس الإدارية العابرة . إن جذورها ضاربة في الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك الذي يربط كل الجزر الشقيقة التي تتألف منها جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ، وهي جزر أنجوان ، والقمر الكبرى ، ومايوت وموهيلي ، وتستمد هذه الوحدة قوتها من الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك .

ونتيجة لذلك ، فإن جميع القوانين الفرنسية والقرارات الإدارية التي اتخذت خلال فترة الاستعمار قد كرمت بشكل قاطع وحدة أرخبيل القمر . ومن ثم ، فإن قانون ٩ أيار/مايو ١٩٤٦ ، الذي جعل الأرخبيل "إقليماً يتمتع بحكم ذاتي إداري ومالي" يبين بوضوح من خلال عرض الأسباب

"إن الدين الإسلامي هو الذي يمنح الأرخبيل وحدته القوية التي تعززها

لغة محلية فريدة ، اللغة السواحلية " .

وهذه الوحدة قد أكدها من جديد ووطدها القانون الذي منح الحكم الذاتي الداخلي لأرخبيلنا في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ .

وهذا الاستعراض الوجيز للترتيبات القضائية والادارية التي نفذتها فرنسا حتى عشية نيل بلدنا للاستقلال يظهر بوضوح أن وحدة جزر القمر لم يشكك فيها في أي وقت لغترة تزيد عن القرن .

ولهذا السبب ، وتمشيا مع اتفاق ١٥ حزيران/يونيه الذي أشرت اليه وقانون ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ الذي نظم الاستفتاء الشعبي لتقرير المصير ، ذهب شعب جزر القمر في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ الى صناديق الاقتراع بكل هدوء ليقررُوا مستقبلهم .

وفي ذلك اليوم التاريخي كان السؤال الذي طلب منا أن نجيب عليه هو : "هل تريدون أن تصبح جزر القمر مستقلة ؟" ولم يكن السؤال : "هل تريدون أن تصبح جزيرة موهيلي مستقلة ؟" ، أو : "هل تريدون أن تصبح جزيرة مايوت مستقلة ؟" ، أو : "هل تريدون أن تصبح جزيرة أنجوان مستقلة ؟" ، أو : "هل تريدون أن تصبح جزيرة القمر الكبرى مستقلة ؟" .

وفي ذلك التاريخ ، ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، لم يطلب الى أية جزيرة أن تقرر مصيرها بمعزل عن الجزر الأخرى .

لقد أثبت الرد على هذا السؤال الذي طرح أن أكثر من ٩٥ في المائة من أبناء جزر القمر قد أيدوا الاستقلال . وبالتالي لم يكن أمام الحكومة والبرلمان الفرنسيين إلا التوصل الى الاستنتاجات المنطقية الناجمة عن التصويت ، تمشياً مع القانون الذي نص على الاستفتاء .

ولكن من المؤسف ، ولدهشة الجميع ، تحولت الامور الى مجرى آخر . فبدلاً من أن تحترم الحكومة الفرنسية التزاماتها وارادة شعب جزر القمر المعبر عنها بوضوح وبحرية ، قامت على العكس من ذلك بوضع قانون أقرّ تقسيم بلدنا .

وهذا القانون الفرنسي قد صدر في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، أي بعد نيل جزر القمر استقلالها في ٦ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، وبعد قبولها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام في عضوية المنظمة باعتبارها دولة ذات سيادة تتألف من أربع جزر هي انجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي .

إن القانون الفرنسي قد أقر دون ريب استقلال دولة جزر القمر - وهي الدولة التي يتر جزء من أراضيها الوطنية ، ألا وهو جزيرة مايوت . والذريعة التي تساق هي أن جزءاً من سكان مايوت قد صوتوا ضد الاستقلال .

إن هذا الاجراء الظالم والتعسفي قد أدانه المجتمع الدولي على الفور ، لأن المجتمع الدولي اعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة جزر القمر . وعلاوة على ذلك ، فإن القانون انتهك المبدأ المقدس المتمثل في حرمة الحدود الموروثة من عهد الاستعمار - وهو المبدأ الوارد في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وفي برنامج العمل الخاص بالتنفيذ التام لهذا الاعلان ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) .

إن الحكومة الفرنسية في ذلك الحين ، تلمساً للتبرير القانوني لهذا العمل القائم على القوة ، قررت أن تستند الى دستورها . الذي تنص المادة ٥٢ منه على أنه لا يمكن أن يجري نقل أو تبادل أو ضم للأراضي دون موافقة الشعب المعني .

ولكن ما من أحد يجهد أن حالة جزر القمر المحددة التي تشغلنا لا تنطوي على نقل أو ضم أو تبادل لاية أراض . وبدلاً من ذلك أن ما تنطوي عليه ببساطة ووضوح تقسيم لاقليم واحد - وهو أرخبيل القمر - حرمت جميع القوانين الفرنسية أن تعالجه ككل متكامل طوال ما يزيد عن قرن من الاستعمار .

ولذلك فإن منظمنا ، فضلا عن المجتمع الدولي بأسره ، قد رفضت هذه الذريعة ، وعلى أساس نتائج استفتاء تقرير المصير الذي أجري في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، لا تزال تؤكد على أن جزيرة مايوت القمرية جزء لا يتجزأ من جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية . من الواضح إذن أن وحدة بلدنا ليست موضع خلط أو شك .

وأي فرد يدرك تجانس سكان جزر القمر وملات الدم التي ربطت منذ البداية بين سكان الجزر الأربع ، لا بد أن يفهم الألم العميق الذي يشعر به شعبنا الذي يتشاطر نفس الثقافة ونفس اللغة ونفس الدين . ولا أريد حتى أن أفكر فيما قد يحدث بكل هذا التراث المشترك الاثني والاجتماعي الثقافي إذا دام هذا الانفصال فترة أطول .

كما يجب علينا أن نلاحظ أن الآثار السلبية المترتبة على هذا الانفصال لا تقتصر على البعد الانساني . فهذه الحالة أيضا تقوض تنمية البلد تقويضاً خطيراً .

فبالنظر الى التكامل بين الجزر القمرية الأربع ، لا يمكن لاقتصادها أن ينمو إلا في ظل وحدة متكاملة تنجم عن الانتاج والانشطة المحددة لكل من هذه الجزر . ومن ثم ، فإن فصل مايوت عن الجزر الشقيقة لها يشكل عقبة خطيرة أمام تنمية جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية فالتنمية المنسجمة لا يمكن أن تتم إلا في اطار وحدتها .

وتفهم الجمعية أن البلد لا يحتاج الى هذا العائق الاضافي في الوقت الذي تدخل فيه السلطات القمرية في مفاوضات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن برنامج التكيف الهيكلي .

واليوم ، تضمّ الدولتان العظيمان أنشطتهما سعياً لتحقيق مزيد من السلم في العالم ولتوطيد تعاونهما الاقتصادي المتعدد الاطراف . من غير المتصور أن تجد جزر القمر الصغيرة نفسها في هذا الوقت منقسمة ، في الوقت الذي يتعين عليها فيه أن تتحد عوضاً عن ذلك ، لتواجه التحديات العديدة التي تفرضها مهام التنمية .

إن فرنسا وجزر القمر متحدتان بتاريخ مشترك طويل . وعلاقتنا متعددة ومتنوعة ، وهي تتجاوز الاطار الشئسي لان دولتنا تشتركان مشاركة نشطة في اقامة تعاون شبه اقليمي من خلال لجنة المحيط الهندي ، مع الدول الجزرية الاخرى في "جزر افريقيا" .

إن مايوت المعزولة قد تصبح نوعاً من الورم في جسد يحتاج الى تحقيق التنمية ، ولكن تنميته ستتأخر لهذا السبب . وهذا من شأنه أن يكون عاهة لا يمكن انكارها لان مايوت لن تستطيع أن تشارك الجزر الشقيقة في عملية الاندماج الاقتصادي هذه التي تمنح جميع بلدان المنطقة دون الاقليمية فرمة كبيرة لاستقبال عام ٢٠٠٠ بأفضل الظروف الممكنة .

إن شعب جزر القمر الذي يستفيد من تعاليم القرآن يعتبر أن الوثام وتحقيق الاتفاق فضيلة كبرى . ولذلك ، وحلاً لهذه المشكلة ، ما برحت حكومة جزر القمر تولي مكانة رفيعة للحوار ، وتتخذ موقفها على أساس القرارات والتوصيات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية . وبلدي ، إذ يتصرف على هذا النحو ، يهدف إلى الالتزام بمبادئ السلم والعدالة الواردين في ميثاق منظماتنا . ويحدونا الأمل المخلص في أن هذا الاستعداد للمصالحة من جانب شعبنا سيلاقي التقدير التام الذي يستحقه .

وتمشياً مع توصيات هذه المنظمة ، نسعى لإجراء الاتصالات بالجانب الفرنسي ، وفي كل مناسبة تتسنى لرئيس الدولة القمرية يقوم بإشارة هذه المشكلة مع نظيره الفرنسي . وعلاوة على ذلك ، فإن المبادرة النبيلة التي قدمتها اللجنة المختصة لمنظمة الوحدة الإفريقية المسؤولة عن متابعة المسألة إلى الحكومة الفرنسية في عام ١٩٨٦ قد حفزت فرنسا على العدول عن تنظيم استفتاء جديد في مايوت ، وهذا أمر نرحب به . بيد أنه لم يحدث من ذلك الحين أي أمر من شأنه أن يقربنا من حل المسألة .

ونحن نرى أن الوقت قد حان لأن تتجاوز فرنسا ، بوصفها عضوا مؤسسا في منظمتنا ، الاعتبارات قصيرة الاجل ، وأن تتفق مع الامم المتحدة على التوصل الى تفاهم في البحث عن حل مشترك عادل ودايم لهذه المشكلة الاليمة . وهذا هو المنطلق الذي على أساسه توجه كل المنظمات الدولية والاقليمية المعنية الاخرى دعوتها لفرنسا لكي تشارك في البحث عن حل للمشكلة .

لقد برهنت فرنسا طوال تاريخها الطويل على قدراتها الإبداعية الخلاقة وعلى مقدرتها على تكييف سياستها مع متطلبات العصر . أليست هي موطن حقوق الانسان والحقوق المدنية ، والبلد الذي احتفل العالم في تموز/يوليه الماضي بمرور مائتي سنة على شورته ؟

إن الجهود التي تبذلها مؤخرا قيادة ذلك البلد على أعلى مستوى ، وعلى رأسها رئيس الجمهورية الفرنسية السيد ميتران ، بغية المشاركة بشكل فعال في البحث عن حل لمشاكل حساسة مثل تلك المتعلقة بديون العالم الثالث أو المخدرات ، تقدم الدليل الساطع على ما يمكن أن تقوم به فرنسا .

وستواصل سلطات جزر القمر من جانبها الإعراب من فوق هذا المنبر عن استعدادها الثابت لأن تنظر بجدية في أي اقتراح محدد يأتي من الجانب الفرنسي ، مادام يحتسرم وحدة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية وسلامتها الاقليمية . ومن المفهوم بطبيعة الحال أن تنظيم أي استفتاء شعبي ، في هذا الاطار ، سيكون في غير محله وسيتعارض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمتنا .

ومن الجدير بالملاحظة أننا في الدورة السابقة رحبنا بحقيقة أن المواجهة التي سادت العالم يبدو أنها تفسح الطريق أمام قدر أكبر من التفاهم ، مما أوجد الأمل لدينا في القضاء تدريجيا على الصراعات ، وجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، على غرار البلدان الاخرى المحبة للسلم ، ترحب بهذه الحالة . وهذا ما جعل رئيس دولة جزر القمر يغتنم فرسة مؤتمر القمة الذي عقدته مؤخرا في داكار البلدان الناطقة باللغة الفرنسية ليصدر مرة أخرى نداء يعرب فيه عن الأمل في "أن يكون لرياح الانفراج التي بدأت تهب في الآونة الاخيرة على العلاقات الدولية أثر ايجابي أيضا على هذه الحالة بالذات" .

ومناخ الانفراج هذا هو ثمرة الجهود التي تبذلها منظماتنا بغضل التنسيق والقيادة الفعالة للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي نود هنا مرة أخرى أن نشيد بكفاءته واستعداده لخدمة السلم في أي مكان في العالم . ونحن على اقتناع - في هذه الحالة بصفة خاصة - بأن تصميمنا المشترك على المضي قدما يمكن أيضا أن يساعدنا على إحراز تقدم في هذه الحالة ، في نفس الاتجاه الذي ترجوه الجمعية العامة .

هذه المشكلة طال أمدها أكثر من اللازم وباتت تستدعي الآن أكثر من أي وقت مضى إيجاد حل عاجل لها . ويتعين علينا أن ندفع بعجلة التاريخ ، وأن نحطم الحواجز الممطنة إذا اقتضى الأمر ، بعزيمتنا القوية وتصميمنا على تخطي العقبات . إن المساعدة التي سنتلقاها من الجميع ، سواء كانوا أصدقاء الأطراف المعنية أو أشقاءهم ، لن تقدر بثمن .

وفي هذا الصدد أود أن أذكر بسورة في القرآن الكريم تعلمنا أنه عندما يتنازع شقيقان - أو صديقان بالتبعية - لا بد أن تصلحوا بينهما وأن تساعدوهما على تسوية خلافتهما . وهذا عمل طيب يعود بالخير لا عليها فحسب بل عليكم أيضا لأن الله سيثيبكم عليه .

ونحن نؤمن بأن صديقتنا فرنسا ، التي كانت منجزاتها عبر التاريخ تنطلق دائما من الإرادة الموحدة لشعبها العظيم ستخرج ، باستعادة السلامة الإقليمية لبلدنا ، أعظم مما كانت من وضع لا يليق بتقاليدها ولا بالصورة التي يعرفها بها العالم ، في هذا الوقت الذي يجري فيه انهاء الاستعمار في أقاليم افريقية أخرى . ومشروع القرار المطروح على الجمعية العامة ، وهو محور مناقشتنا الحالية ، لا يختلف عن مشاريع القرارات السابقة من حيث تأكيده على الحاجة الى التعجيل بعملية التفاوض بين حكومتي فرنسا وجزر القمر ، بغية كفالة العودة الفعلية لجزيرة مايوت الى مجتمعها الطبيعي ، مجتمع جزر القمر . ويحدونا وطيد الامل في أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماده بالإجماع .

السيد بدوي (مصر) : إن اهتمام مصر بمسألة جزيرة مايوت القمرية ورغبتنا في التوصل الى حل سريع وعادل لها ينبعان من علاقات الصداقة الوطيدة ، وينبثقان من التعاون الوثيق الذي يربطنا بطرفي المشكلة . وكان موقفنا ، كما عبرنا عنه دائما ، ثابتا لأنه ينبع من المبادئ التي نؤمن بها والتي تأسست عليها منظمة الامم المتحدة .

إن مصر تؤيد سيادة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت ، وهو موقف طالما أكدناه في محافل دولية واقليمية متعددة . كما أنه موقف يلقي تاييدا واضحا في كل المحافل الدولية والاقليمية المعنية بالموضوع ، كما يُستدل عليه من القرارات الصادرة عن الامم المتحدة والقمة الافريقية وقمة عدم الانحياز ، التي تشترك جميعها في المطالبة باحترام وحدة الارخبيل وتكامله الاقليمي .

ومن واقع اتصالاتنا المستمرة بطرفي المشكلة ، فإننا نقدر ونتفهم تماما دواعي القلق الذي تشعر به حكومة جزر القمر بسبب عدم حدوث تقدم ملموس في المساعي المبذولة لإيجاد حل عادل للمشكلة ؛ بل إن الوضع لم يعرف أي جديد منذ سنة ١٩٧٥ . واننا ندرك أن هذا الوضع مع استمرار المشكلة فيما يشبه الجمود يحمل معه مخاطر عدم الاستقرار السياسي ، وهو ما قد ينعكس سلبا على المناخ السائد في الاقليم ككل . ومع ذلك فإن مجالات التفاؤل والأمل في تقديرنا مازالت قائمة ، ومازلنا نؤمن بإمكان الوصول الى حل سلمي وتفاوضي عادل لتلك المشكلة .

وفي ضوء ما نلمسه من اتصالاتنا بالحكومتين الصديقتين في جزر القمر وفرنسا من وجود الرغبة الاكيدة في الاستمرار في الحوار والابقاء على قنوات الاتصال مفتوحة بينهما ، ما يؤكد صدق نوايا الطرفين في تكثيف الجهود الرامية الى التوصل الى حل سياسي يحفظ الوحدة الاقليمية لجزر القمر ويؤكدها ، ويراعي مصالح كل الاطراف في نفس الوقت .

ولعلنا نفتنم هذه المناسبة لنؤيد المساعي التي يقوم بها الامين العام في هذا الشأن ، ونطلب منه الاستمرار في اتصالاته بالطرفين ، ونحیی استعدادده لبذل جهوده معها من أجل التوصل الى الحل المنشود .

اننا نعتقد أن المناخ الدولي الراهن ، باتجاهه نحو مزيد من السلام والامن في مناطق جغرافية متعددة ، لا بد أن يشجع الطرفين على أن تسفر نواياهما الطيبة ومساعدتهما الدؤوبة عن نتائج ملموسة في القريب العاجل .

السيد راميرز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد ظل المجتمع الدولي يدرس طيلة أكثر من عشرين عاما الحالة في جزيرة مايوت القمرية . ورغم ذلك ، ورغم النداءات العديدة التي وجهتها الجمعية العامة ، لاتزال ادارة الجزيرة ذات طبيعة استعمارية . وقد كان لهذا أثر ضار على السلامة الاقليمية للبلد . وتامل حكومة بلادي أن تجري المفاوضات بين الاطراف المعنية بطريقة مرضية ، بما يتفق مع مبادئ وأحكام القانون الدولي . ونرحب بالحوار ذي المستوى الرفيع الذي بدأ . وهذا الحوار يتفق تماما مع اطار مناخ الانفراج الجديد في العالم .

وقبل أن يصبح من الممكن ايجاد تفاهم ، يجب على كل طرف من الاطراف أن يبرهن على ارادته لذلك التفاهم ، ومن واجبا أن نعمل على توفير ذلك . وبعبارة أخرى ، هذا هو أساس التعايش السلمي الذي يمكن فيه الاعتراف بحقوق الجميع في اطار النهج السياسية التي أقرها المجتمع الدولي نفسه . وفي هذا السياق ، ان الوفاء بعملية انتهاء الاستعمار ، التي بدأتها الأمم المتحدة ، مكن من تحقيقه جهود الشعوب وادراك أن أنماط السيطرة التي تمارسها دول استعمارية سابقة أصبحت غير قابلة للاستمرار . ولذلك فليكن هذا هو الوقت الذي نؤكد فيه مدى وأهمية القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ومن دواعي الشرف لكولومبيا أن تقف في وحدة مع بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم في مطالبتها بحقوقها المشروعة ؛ وحقوق شعب جزر القمر مشروعة فعلا لانها اعترف بها هنا امتثالا للاجراءات المطلوبة ، ومن بينها الاتفاقات التي وقعتها جزر القمر وفرنسا يوم ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ فيما يتعلق بنتائج الاستفتاء الذي كان مقررا اجراؤه في العام التالي - وهي النتائج التي كان من المقرر تفسيرها بطريقة شاملة وليس جزءا جزءا أو جزيرة جزيرة ، وذلك على نحو ما اعترف به قرار الجمعية العامة ٣٣٨٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ الذي قبلت به عضوية جزر القمر في الأمم المتحدة .

وبلادي ترحب بالمثل بالمعلومات التي وفرتها البعثة الدائمة لفرنسا يوم ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ في مذكرة شفوية موجهة الى الامين العام ومفادها أنه :

"انطلاقا من روح الانفتاح هذه ، اثبتت فرنسا استعدادها ، كما أعرب عنه رئيس الجمهورية ، للسعي الجاد الي ايجاد حل لمشكلة مايوت يتفق وقانونها الوطني والقانون الدولي" . (A/44/633 ، ص ٣)

وذلك لانها تعتبر نقطة انطلاقها المبدأ المعترف به قانونا الذي يقضي بأن "من المفروض أن يصدق الناس" ، وبخاصة اذا كان من قطع الوعد فعل ذلك نيابة عن بلد متمتع بقدر كبير من الاحترام ، وأيضا اذا كان عالما بنتائج الاحكام القضائية الدولية الصادرة في عام ١٩٧٥ ، والاجراءات الوطنية المتخذة في السنة التالية .

وترى حكومة بلادي أن جميع الجهود التي تبذل في هذا السياق مفيدة ، وبخاصة عندما تشتمل على مبادرة قد يشجعها الامين العام . ونحن نعتقد فعلا أن ضم خبرته الى خبرة الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية من شأنه أن يكون تطورا ايجابيا . إذ بذلك الضم يمكن لمساعيها الحميدة أن تقدم الى الذين يسعون الى التوصل الى حل تفاوضي سلمي للمشكلة .

لكل هذه الاسباب ، يسر وفد بلادي أن يؤيد مشروع القرار الموزع بشأن البنود ٢٩ من جدول الاعمال "مسألة جزيرة مايوت القمرية" .

السيد دانفي ريوكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان ادراج بند جزيرة مايوت القمرية مرة أخرى على جدول أعمال الدورة الراهنة يشهد على رغبة الامم المتحدة الاكيدة في ايجاد حل لهذه المشكلة التي دامت طويلا .

ان موقف غابون يتسم بالاتساق بشأن هذه المسألة : فهو أولا يتسق مع مبدأ حرمة الحدود الموروثة منذ فترة الاستعمار ؛ وأيضا ، يتسق اعتباره المطلب المشروع للحكومة القمرية ؛ وأخيرا يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، التي تجعل لزاما على الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تسوي نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية .

ومما يؤسف له أنه لم يحرز تقدم ملحوظ بشأن هذه المسألة منذ الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

ان الحالة الراهنة التي تشبه المأزق لا يمكن أن تبقى الى ما لا نهاية ، وتناشد غابون الحكومة الفرنسية أن تترجم عزمها على ايجاد تسوية عادلة لمشكلة مايوت الى أعمال ملموسة .

ان لجنة السبعة المخصصة ، التي تترأسها بلادي ، تمتاز بمواصلة وتطوير أنشطتها لتكفل الامتثال للالتزامات المقطوعة عشية الاستفتاء الذي جرى يوم ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتعلقة بتقرير مصير أرخبيل القمر .

ومن ثم ، ندعو الى اعتماد مشروع القرار المطروح على الجمعية الآن بالاجماع .

السيد سوتريينا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مشاركة وفد بلادنا في المناقشة المتعلقة بالبنء محل النظر تنبع من رغبة اندونيسيا المخلمة في التوصل الى تسوية سريعة وعادلة لمسألة جزيرة مايوت القمرية ، التي ظلت مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٥ .

ويستند اهتمامنا وتأييدنا لجميع الجهود الرامية الى التوصل الى حل ودي الى الالتزام بقدمية مبادئ الميثاق المتعلقة بالسلامة الإقليمية للدول ، بالإضافة الى روابط الصداقة والتعاون التي تربط بين اندونيسيا وفرنسا ، والعلاقات الاخوية التقليدية وروابط التضامن بين البلدان غير المنحازة التي تجمع بيننا وبين جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية .

والواقع المؤسف انه على الرغم من القرارات المتتالية التي اتخذتها الامم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، فإن السعي لإيجاد حل لم يمل الى نتائج ملموسة . ومن المهم في رأي وفد بلادي ملاحظة أن كل هذه القرارات تركز على أن المبدأ الغالب في أية تسوية هو الاعتراف بالوحدة والسلامة الإقليمية لارخبيل جزر القمر الذي يتكون من جزيرة القمر الكبرى وجزر انجوان ومايوت وموهيلي . وهذا العنصر الاساسي للتسوية العادلة والمشرفة الذي ورد أولا في قرار الجمعية العامة ٣٢٩١ (د - ٢٩) بتاريخ ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، تكرر مؤخرا في الوثائق الختامية لاجتماعات القمة لحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية ، مما يشهد على تصميم المجتمع الدولي على إعادة سيادة جزر القمر على مايوت .

وترى اندونيسيا دائما أن العدل لن يتحقق إلا عندما تسوى الخلافات والمنازعات بين الدول سلميا عن طريق اللجوء الى الدبلوماسية والتفاوض . والواقع أن الاحترام المتبادل والحوار البناء عنصران أساسيان في أي حل مشرف ، وبالتالي يشير ارتياحنا أن نلاحظ استمرار قيام العلاقات الودية الإيجابية بين الطرفين المعنيين . ويسعد وفدنا في هذا الصدد أن حكومة جزر القمر استمرت في نهجها الحكيم بالسعي الى المفاوضات . ونأمل أن تعمل فرنسا أيضا للتوصل الى حل عادل عن طريق الحوار والتوفيق . وتحقيقا لهذه الغاية فإننا نشجع الطرفين المعنيين على الاستفادة بحسن النية المتوفرة حاليا في علاقاتهما الشائبة للاستعانة بالمساعي الحميدة للأمين العام لتسوية هذا النزاع .

وتشارك اندونيسيا الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء الاعتقاد بأن الحل السلمي التفاوضي الدائم لمسألة جزيرة مايوت يكمن في احترام سيادة أرخبيل جزر القمر ووحدته وسلامة أراضيه . وناشد الطرفين أن يدخلوا في حوار بناء يؤدي الى تسوية مشرّفة وسريعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها المنظمة .

وفي الختام يود وفدي أن يؤكد على الحاجة الى الحكمة والرشاد في تقبّل الحقائق التاريخية والثقافية والجغرافية والسياسية التي تتصل بجزيرة مايوت ، والتي أكدها المجتمع الدولي . ووفد بلادي مقتنع بأن الاعتراف بالمنطق الملزم لهذه العناصر الاساسية سيكّن الطرفين من حسم المسألة بسرعة وبطريقة سلمية . وكإسهام عملي في هذه العملية يؤيد وفدي مشروع القرار A/44/L.10 .

السيد كورو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ حصلت جزر القمر على الاستقلال في سنة ١٩٧٦ ظلت مسألة جزيرة مايوت القمرية مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . وتجدر الإشارة الى انه بموجب قرار الجمعية العامة ٤/٣١ الذي صدر في دورة ذلك العام طلب من فرنسا أن تنسحب من جزيرة مايوت . ومنذ ذلك الحين تكرر هذه المنظمة مناشدتها للحكومة الفرنسية بأن تبدأ مفاوضات مع حكومة جزر القمر بغية تنفيذ القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة . وظل الامين العام أيضا على اتصال وثيق بمنظمة الوحدة الافريقية وأبلغ أمينها العام استعداده لبذل مساعيه الحميدة للتوصل الى تسوية سلمية وتفاوضية للمشكلة . وفي هذا العام ، كما كان الحال في السنوات الماضية ، نتناول هذا البند الهام من جدول الاعمال محاولين أن نشجّع الطرفين على البدء في حوار بناء ومفيد للتوصل الى حل عادل للمشكلة ، وفقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة .

وتؤكد قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمسألة جزيرة مايوت القمرية على ضرورة احترام وحدة أرخبيل جزر القمر وسلامته الإقليمية ، وتبيّن أن الحل الدائم للمشكلة لا يمكن أن يتحقق إلا بإعادة الجزيرة المتنازع عليها الى جزر القمر . وتأكدت أيضا وحدة جزر القمر بأجمعها وسلامتها الإقليمية في القرارات التي اتخذت في

السنوات الماضية في المحافل الدولية الأخرى مثل حركة عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومنظمة الوحدة الأفريقية . وظهر هذا الموقف أخيرا أيضا في الإعلان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في قبرص في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وفي القرار الذي اتخذته مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في اديس ابابا في أيار/مايو ١٩٨٨ ، وفي الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعقود في هراري في أيار/مايو ١٩٨٩ ، وفي مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في أيلول/سبتمبر هذا العام . إن هذا التعبير عن تأييد جزر القمر في هذه المسألة لا يدع أدنى شك في صحة مطالبتها باستعادة جزيرة مايوت القمرية .

ويمكن الإشارة الى أن مشكلة جزيرة مايوت القمرية ليست مجرد مشكلة ثنائية بين فرنسا وجزر القمر ولكنها مشكلة تتعلق أساسا بإنهاء الاستعمار ، وهي بالتالي مشكلة يتعين علينا جميعا أن نشارك في حلها . وفي هذا الصدد أذكر بقراري الجمعية العامة (٣٢٩) (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . فهذان القراران يذكّران بوضوح أن منح الاستقلال أو الحق في ممارسة تقرير المصير ينطبق على أي كيان مستعمر في مجموعته وليس على نحو انتقائي . وينبغي أن يكون هذا هو الحال بالنسبة لارخبيل جزر القمر .

وفي رأينا أن الحوار البناء والمفاوضات السلمية هما أفضل السبل الممكنة لحسم الخلافات وحل المنازعات . وفي هذا الصدد فإن تأكيد فرنسا على استمرار الحوار على أرفع مستوى مع جزر القمر ، والزيارة التي قام بهارثيس جزر القمر الى فرنسا في العام الماضي ، يعتبران تطورا إيجابيا يمكن أن يؤدي الى تسوية هذا النزاع . ونحن نرى أن هذا الحوار المتشعب بروح التعاون والتفهم والقائم على الاسس التي وضعتها بالفعل القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، يوفر أفضل فرصة للتوصل الى حل سلمي للمشكلة .

إن باكستان تربطها بفرنسا علاقات تقليدية من الصداقة والتعاون ، وباعتبار باكستان عضوا في حركة عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، فإنها تتمتع بروابط أخوية وثيقة مع جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية . ولذلك فإن أي نزاع بين هذين البلدين الصديقين يبعث ، بالتأكيد ، على القلق بالنسبة لنا . وباكستان تتابع عن كثب تطورات هذا الموضوع وتهتم اهتماما خاصا ومادقا بتسويته على نحو عاجل ،

إن مشروع القرار المعروض علينا معتدل ومتوازن في آن معا ويكرر التأكيد على الموقف المبدئي المتخذ في المحافل الدولية . ويؤيد وفدي مشروع القرار ويعرب عن رغبته وأمله في أن يؤدي الى الشروع في عملية تفاوضية سريعة تفضي الى الحل المبكر للمشكلة على أساس مبادئ القانون الدولي المعترف بها وميثاق الأمم المتحدة . فهذا أمر سيكون له بلا ريب أثر مفيد على العلاقات بين البلدين وعلى السلم والامن الاقليميين . كما يود وفدي أن يفتنم هذه الفرصة ليشيد بجهود الامين العام الرامية الى حل هذه المشكلة ، وليضم صوته الى الآخرين في أن يطلب منه مواصلة جهوده وتوسيع نطاق مساعيه الحميدة لتشمل منظمة الوحدة الافريقية سعيا من أجل تسوية تفاوضية .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى لا يسمع

فرنسا سوى الاعراب عن الاسف لكون مسألة جزيرة مايوت تشكل موضوع أحد بنود جدول أعمال الجمعية العامة . كما تجد لزاما عليها أن تصوت معارضة لمشروع القرار المعروض علينا ، وبصفة خاصة بسبب الفقرة ١ من المنطوق .

لقد استمع وفدي باهتمام الى الذين تكلموا عن هذه المسألة . وقد أبدى الجميع رغبتهم في التوصل على وجه السرعة الى حل عادل ودائم لهذه المشكلة . وهذا هو أيضا موقف فرنسا .

وقد بذلنا الجهود لايجاد حل مرض لمشكلة مايوت ونحن لا نستبعد أي حل يتفق مع دستورنا ويحترم تطلعات السكان المعنيين .

وحكومة فرنسا تجري حاليا ، بروح من المسؤولية وسعة الافق ، حوارا بناء مع جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية . ويستند هذا الحوار الى أوامر الصداقة والتعاون الوطيدة الموجودة بين بلدينا ، والتي اتضحت مؤخرا بالاجتماعات التي عقدت على أعلى مستوى ، كما ذكر بذلك السيد كافي وزير خارجية جزر القمر في الكلمة التي ألقاها في المناقشة العامة يوم ٤ تشرين الاول/اكتوبر . ونحن مقتنعون بأن هذه الجهود المشتركة المبذولة في اصرار ودأب بروح المصالحة والتراضي سيكون بمقدورها أن تفضي ، بالرغم من الصعاب ، الى تحقيق تقدم في السعي المشترك الى ايجاد حل عادل .

ولن تدخر فرنسا جهدا في هذا الصدد .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم

الاخير في المناقشة بشأن هذا البند . تبث الجمعية العامة الان في مشروع القرار A/44/L.10 . وينبغي أن أبلغ الجمعية العامة بأن الامين العام لا يتوقع أن يترتب على تنفيذ مشروع القرار أي آثار مالية في الميزانية البرنامجية .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،

بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ،

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ،

الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،

الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،

كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا

الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،

الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ،

غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،

هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،

العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو

الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية

العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ،

مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،

موزامبيق ، ميانماري ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،

النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : فرنسا .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، قبرص ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، آيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، سان كيتس ونيفيس ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، أسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

أعتمد مشروع القرار A/44/L.10 بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع

٢٤ عضوا عن التصويت . (القرار ٩/٤٤)*

* بعد ذلك أبلغ وفد رواندا الامانة العامة بأنه كان ينوي التصويت

مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك ننتهي من النظر في

البند ٢٩ من جدول الاعمال .

البند ١٥ من جدول الاعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

(٤) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الامن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشرع الجمعية العامة الان في

انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الامن ليحلوا محل الاعضاء الذين تنتهي فترة عضويتهم في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . والاعضاء الخمسة السابقون هم الدول التالية : البرازيل والجزائر والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا . وهذه الدول الخمس لا يمكن إعادة انتخابها ، وبالتالي لا يجوز أن ترد أسماءها في بطاقات الاقتراع .

وبالاضافة الى الاعضاء الخمسة الدائمين ، ستشمل عضوية مجلس الامن في عام ١٩٩٠ الدول التالية : اثيوبيا وفنلندا وكندا وكولومبيا وماليزيا . ولهذا فإن أسماء هذه الدول أيضا لا يجوز أن ترد في بطاقات الاقتراع .

ومن بين الاعضاء الخمسة غير الدائمين الذين سيقون في العضوية في ١٩٩٠ ، هناك عضوان من افريقيا وآسيا ، وعضو من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وعضوان من مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى .

وبالتالي فإن الاعضاء الخمسة غير الدائمين ينبغي ، عملا بالفقرة ٢ من القرار ١٩٩١ ألف (د - ١٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، أن ينتخبوا وفقا للنمط التالي : ثلاثة أعضاء من افريقيا وآسيا ، وعضو من أوروبا الشرقية ، وعضو من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وبطاقة الاقتراع تأخذ هذا النمط في الاعتبار .

ووفقا للممارسات المعمول بها ، هناك تفاهم على أنه من بين الدول الثلاث المقرر انتخابها من افريقيا وآسيا ، ينبغي أن تكون دولتان من افريقيا ودولة واحدة من آسيا .

وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن عدد المرشحين - الذي يجب ألا يزيد عن عدد المقاعد المطلوب شغلها - الحاصلين على أكبر عدد من الاصوات وعلى أغلبية ثلثي أصوات

الحاضرين والمصوتين سيعلن انتخابه . وفي حالة تساوي الاصوات بالنسبة للمقعد الاخير
سيجرى اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد متساو من الاصوات .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك الاجراء ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمقتضى المادة ٩٢ من النظام
الداخلي ستجرى الانتخابات بالاقتراع السري ولن تكون هناك ترشيحات .
أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش الذي يرغب في الكلام بالنيابة عن الدول الآسيوية .

السيد محيي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي رئيسا للمجموعة الآسيوية للشهر الحالي ، يشرفني أن أحيط الاعضاء علما بأن المجموعة الآسيوية تؤيد ترشيح اليمين الديمقراطية لمقعد آسيا في مجلس الامن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد ماكسيموف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود ، بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية ، أن أحيط أعضاء الجمعية العامة علما بأن البلدان الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية أيدت بالاجماع ترشيح جمهورية رومانيا الاشتراكية كعضو غير دائم لمجلس الامن للفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بيرو الذي سيتكلم بصفته رئيسا لمجموعة دول امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بصفتي الرئيس الحالي لمجموعة دول امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي يسعدني حقا أن أؤكد تأييد مجموعتنا لترشيح كوبا في انتخابات مجلس الامن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل كينيا الذي سيتكلم بصفته الرئيس الحالي للمجموعة الافريقية .

السيد أوكيو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بصفتي الرئيس الحالي للمجموعة الافريقية أن أعلن أن المجموعة الافريقية أيدت ترشيح دولتين افريقيتين للانتخاب في مجلس الامن هما : كوت ديفوار وزائير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للنظام الداخلي سنشرع الآن في اجراء انتخاب بالاقتراع السري ، آخذين في الاعتبار البيانات التي أدلى بها توا ممثلو كل من بنغلاديش ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وبيرو ، وكينيا .

ويجري الآن توزيع بطاقات الاقتراع .

وأرجو من الممثلين أن يستخدموا فقط بطاقات الاقتراع التي وزعت تسوا ، وأن يكتبوا عليها أسماء الدول الخمس الاعضاء التي يريدون التصويت لصالحها . وكما أوضحت ، يجب ألا تتضمن بطاقات الاقتراع أسماء الاعضاء الخمسة الدائمين أو الاعضاء الخمسة غير الدائمين الذين انتهت مدتهم أو الاعضاء الخمسة غير الدائمين الذين سيظلون في مناصبهم بوصفهم أعضاء غير دائمين في ١٩٩٠ وأي تصويت لعدد من الدول يزيد على المقاعد المخصصة للمنطقة ذات الصلة سيعتبر لاغيا ولن تحسب الاصوات التي تعطى لدول من خارج المنطقة ذات الصلة .

بناء على دعوة من الرئيس تولى فرز الاصوات السيد هابينغ (بلجيكا) والسيد غارو غالفيز (بيرو) والسيد مكاريفيتش (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد جيمس دروشيوتس (قبرص) .
أجري تصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٢ ظهرا واستؤنفت الساعة ١٢/٤٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت على انتخاب

خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن كما يلي :

١٥٧	: عدد بطاقات الاقتراع :
١	: عدد البطاقات الباطلة :
١٥٦	: عدد البطاقات الصحيحة :
لا أحد	: الممتنعون عن التصويت :
١٥٦	: عدد الاعضاء المموتين :
١٠٤	: أغلبية الثلثين المطلوبة :

عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :

١٤٦	كوبا
١٤٠	اليمن الديمقراطية
١٢٦	رومانيا
١٢٥	كوت ديفوار
١٢٨	زائير
٦	اليمن
١	الارجنتين
١	بربادوس
١	كوستاريكا
١	غانا
١	الهند
١	مالي
١	النيجر
١	بولندا
١	زامبيا

بالحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة انتخبت الدول التالية أسماؤها أعضاء

غير دائمين في مجلس الأمن لفترة مدتها عامان تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

وهي : رومانيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار واليمن الديمقراطية

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنئ الدول التي انتخبت

أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن وأشكر فارزي الاصوات على مساعدتهم في هذا الانتخاب .

بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٥ (١) من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠